

باردو في 20 /04/ 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

## إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

مجلس نواب الشعب السواريات
21 2017
696
رئيس الإدارة

الموضوع: سؤال كتابي إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية

سلاما واحتراما وتحية خالصة،

أما بعد،

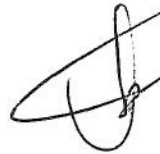
نص السؤال:

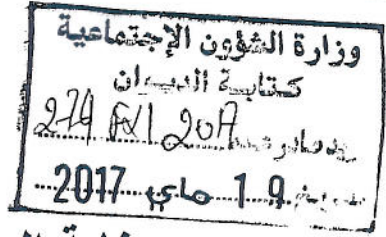
ماهي صحة المزاعم التي تتهم الوزارة بعدم الإلتزام بالاتفاقيات القطاعية مع أصحاب مراكز العلاج الطبيعي؟

بشير اللزام

عضو بمجلس نواب الشعب

رقم الهاتف: 27440025





## وزير الشؤون الاجتماعية الى

عناية السيد رئيس مجلس نواب الشعب المحترم

**الموضوع :** حول سؤال كتابي.

**المرجع :** مكتوبكم عدد 622 بتاريخ 09 ماي 2017.

تبعاً لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، والمرفوق بسؤال كتابي تقدم به النائب المحترم السيد بشير اللزّام حول مدى صحة المزاعم التي تتهم وزارة الشؤون الاجتماعية بعدم الالتزام بالاتفاقيات القطاعية مع أصحاب مراكز العلاج الطبيعي، أشرف بإعلامكم أنّ الصندوق الوطني للتأمين على المرض قام من 01 جانفي إلى حدود 16 ماي 2017 بتسديد مبلغ جملي يقدر بـ9.5 مليون دينار، وأنّ المبالغ العالقة إلى حدود نفس التاريخ تقدر بـ3.2 مليون دينار، منها 2.4 مليون دينار لم تتجاوز آجالها خمسة وأربعون يوماً من تاريخ تسلم الفواتير بالمراكز الجهوية والمحلية للصندوق، و0.8 مليون دينار انحصرت آجالها بين خمسة وأربعون يوماً وستون يوماً.

وتعتبر هذه الأجال معقولة، مقارنة بما تمّ خلاصه بالنسبة لنفس الفترة من السنة الماضية الممتدة من 01 جانفي إلى 16 ماي 2016، والذي بلغ 9.7 مليون دينار، وذلك بالرغم من نقص السيولة التي يمر بها الصندوق الوطني للتأمين على المرض نتيجة عدم تحويل كامل مستحقاته القانونية من طرف صندوق الضمان الاجتماعي، حيث تجاوزت المبالغ غير المحولة إلى حدّ هذا التاريخ 2300 مليون دينار.

وعلى أساس ما تقدّم، فإنّ الصندوق الوطني للتأمين على المرض يؤمن بصفة معقولة ومنتظمة وبالرغم من صعوبات السيولة مستحقات كل مسددي الخدمات بالقطاع الخاص دون استثناء، وأنّه لم ينقطع عن الإيفاء بتعهداته بالشكل الذي يمكن اعتباره المسؤول عن غلق أخصائيي العلاج الطبيعي لمراكزهم، حيث يعود هذا الأمر إلى أسباب أخرى خارجة عن مسؤولية الصندوق.

والسلام

من وزير الشؤون الاجتماعية

وبتفويض منه

رئيس الديوان

الحمد الخطر ايلمسي

مجلس نواب الشعب  
الولايات

17 05 22

رمز الإدارة: ك.أ. 959

نسخة للإعلام، تحال إلى السيد الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع مجلس نواب الشعب.